

الأوقاف التعليمية والأزمة المالية من إصدارات مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف (٢٥)

إعداد:

د. جوشوا همفريز

المساعد الأول في معهد (Tellus) بولاية بوسطن
ومحاضرًا في جامعة هارفرد - الولايات المتحدة الأمريكية

ترجمة:

أ. هبة عيسى محمد

رئيسة قسم اللغة الإنجليزية بالمدارس العمرية، بعمان في الأردن

تعريف عام بالمؤلف / الباحث:

المؤلف هو جوشوا همفريز، يحمل درجة الدكتوراة، وقد عمل في حينه مساعدًا
أولاً في معهد Tellus في بوسطن ماساتشوستس، في العام ٢٠١٠م، كما عمل
محاضرًا في جامعة هارفرد.

وقد شارك في تأليف هذا الكتاب كل من الباحثين: كريستي إليكتريس، باحث
مساعد في معهد Tellus ويواند فابهنودا، باحث محلل في معهد Tellus، وجاستن
فيلوسا، باحث مساعد في معهد Tellus، وجيمس جولدشتاين، باحث أول في معهد
Tellus، وكاتي جريس، باحث محلل في معهد Tellus.

والكتاب من ترجمة أ. هبة عيسى محمد، وهي حاصلة على درجة الماجستير في
اللغة الإنجليزية والترجمة من الجامعة الأمريكية في الشارقة ٢٠١١م، وهي رئيسة
قسم اللغة الإنجليزية بالمدارس العمرية، بعمان في الأردن.

الهدف العام للمادة العلمية:

قامت الكليات والجامعات الثرية خلال العقدين الماضيين بتخصيص حصة متزايدة من أوقافها في استثمارات تحفُّها درجة عالية من المخاطر، ومجزية في العائدات، وهي استثمارات في الغالب غير مرتبطة بالسيولة خلال مراحل الازدهار والاستقرار الاقتصادي، وقد حقق ما يسمى «نموذج الوقف الاستثماري» عوائد مالية رائعة، ثم جاءت الأزمة المالية، وفي غضون عام مُنِيَتْ تلك الاستثمارات بخسائر استثمارية تجاوزت عشرات المليارات من ثروة الوقف في الكليات والجامعات خسائر تصل إلى ٣٠٪ من قيمة الوقف في بعض تلك المؤسسات الثرية.

ويهدف الكتاب إلى البحث في كيفية حدوث ذلك، ومن هو الخاسر الأكبر حين تقرر الجامعات دخول مضمار الاستثمار عالي المخاطر.

الكلمات المفتاحية:

الوقف - التعليم - الأزمة المالية - مترجم.

أهمية المادة العلمية:

يُقدِّم الكتاب معلومات مهمة عن التجربة الغنية التي خاضتها ستُّ من المؤسسات التعليمية العالمية الكبرى في مجال استثمار عوائدها المالية الوقفية، ومحاولتها استثمار تلك الأموال عبر وسائل مالية وأطر مصرفية.

كما يعرض الكتاب في نسق تحليلي نتائج هذه التجارب؛ للاستفادة منها من قبل المؤسسات الأخرى التي ترغب في خوض مثل هذه التجربة.

ويتعرَّض الكتاب كذلك للأطر الإدارية، وإسهامات كل المستويات الإدارية في المؤسسة التعليمية خلال عملية الاستثمار، والمخاطر الإدارية والاستثمارية التي قد يقع فيها المسؤولون خلال إدارتهم لتلك المؤسسات وما نتج عنها من آثار سلبية سواء أكانت أم إيجابية على واقع الاستثمار في المؤسسة، أو المجتمع المحيط المعتمد على الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، وصولاً إلى تأثيرها ضمن أسواق المال العالمية والناشئة.

كما يُسهم الكتاب في إفادة المؤسسات التعليمية في الوطن العربي من تجارب تلك المؤسسات العالمية، في لوائحها وقوانينها الداخلية، والأطر الاستثمارية التي يمكنها اتباعها لتعزيز أثر المال الوقفي فيها، مروراً بتقادي المخاطر الإدارية والاستثمارية التي وقعت فيها تلك المؤسسات التعليمية العالمية.

أبرز موضوعات المادة العلمية

يتألف الكتاب من مباحثٍ سِتَّةٍ؛ تتناول واقع العمل الوقفي في عَيِّنة المؤسسات التعليمية من جوانب متعددة ومختلفة.

ففي المبحث الأول: يستعرض الكتاب الحديث عن الرابط بين ممارسات إدارة الأوقاف، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً سواء في الحرم الجامعي أم في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها تلك الكليات والجامعات، وبشكل أوسع في أسواق رأس المال المعولمة التي تستثمر فيها تلك الكليات والجامعات. كما أن البحث يسلط الضوء على أثر نموذج الوقف الاستثماري الذي اعتمدته تلك الكليات والجامعات والنظر في نشوئه وتطوره، والنتائج التي أدى إليها في واقع تلك المؤسسات، وفي أسواق المال والمجتمع المحلي على نطاق أوسع.

وفي المبحث الثاني: يقدم الكتاب وصفاً لتشكل الظهور التاريخي لهذا النموذج الوقفي، حيث تطور مصدر رأس المال الموقوف من الهدايا والتبرعات إلى نمو استثماري، وتنوع في الإستراتيجيات الجامعية في قطاع الاستثمار، والعمل على صيغ وبدائل مالية واستثمارية جديدة.

وفي المبحث الثالث: يبدأ الحديث عن المخاطر الرئيسية المرتبطة بنموذج الوقف، وبخاصة عدم السيولة والتقلبات في سوق المال، وإسهام كل من مديري الوقف على مستوى المحفظة، أو من قبل مديري الصناديق الخارجية للتحوط والأموال وصفقات الأسهم الخاصة، أو إسهام الكليات والجامعات في استخدام الائتمانات الرخيصة في أسواق السندات المعفاة من الضرائب، وآثار ذلك بشكل عام على العمل الاستثماري في تلك الجامعات والكليات.

أما المبحث الرابع: فقد أُفردَ للحديث عن أزمة الإشراف والإدارة التي كانت عنصراً أساسياً في تشكيل ثقافة المخاطرة في مؤسسات التعليم العالي. وهنا تظهر المشكلات العميقة في الإدارة والحوكمة، خاصة فيما له صلة بضعف الرقابة على المنح، وتضارب المصالح المحتمل بين أمناء مجالس تلك المؤسسات.

ويتناول المبحث الخامس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنموذج الوقف الاستثماري، والتي تتصل بآليات التوظيف في الحرم الجامعي، والتوجهات الخاصة بالحديث عن التعويضات على مدار العقد الماضي، والفجوة الواضحة في الأجور بين كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.

وفي المبحث السادس والأخير: يُعاد التأكيد على أنه مهما كانت المكاسب طويلة المدى التي قد يكون حققها نموذج الوقف الاستثماري للكليات والجامعات في الماضي، فإنه يجب أن تقاس بشكل كامل مقابل تكاليفها للجامعات والمجتمعات والنظام المالي الأوسع.

أبرز التوصيات والنتائج:

١. لقد كان هناك سوء تقدير كبير لحجم المخاطر المحدقة بنموذج الوقف للاستثمار.
٢. المؤسسات الوقفية كانت ضحية بريئة للأزمة المالية، وهناك من يرى أنها قد ساعدت على نشوء تلك الأزمة.
٣. تضارب المصالح في مجالس الإدارة أضعف الرقابة المستقلة على الاستثمارات.
٤. لقد أدى تعاظم عمل رئيس قسم الاستثمار إلى تعزيز ثقافة قائمة على المخاطرة والتعويض المالي المفرط.
٥. إن التكاليف الإجمالية للنموذج الوقفي للاستثمار تعد أكبر بكثير من القيمة قصيرة الأجل التي تشهدها مرحلة التراجع في قطاع الأوقاف.
٦. تسريح العمال وتخفيض حجم العمالة له آثار اقتصادية سلبية واسعة النطاق.
٧. تخفيض عدد البرامج المطروحة، وتوقف بعض خطط المشروعات، يؤثر سلباً على المجتمعات المحلية.

تعليق ختامي على البحث:

الكتاب مهمٌ جدًّا؛ فهو عمل مترجم متقن يكشف عن مجال مهم من مجالات الوقف ومصارفه في عصرنا الحاضر.

وإذا كان الكتاب يعالج قضية تختص بالمجتمع الأمريكي، إلا أن المنهجيات والأدوات المستخدمة فيه تفيد قطاع الأوقاف التعليمية عند المسلمين.

وهذا اللون من معالجة هذه القضايا، بدراسة ميدانية لأفضل الجامعات الوقفية المتميزة وأكبرها، هو قليل الشيع في الدراسات الوقفية الحديثة، فضلًا عن أثره الإيجابي الكبير؛ إذ يُصوّب مسار الجامعات التي بدأت تُصنّف على أنها جامعات وقفية، وتعتمد سياسات التنمية المستدامة.